

وزارة التجارة الخارجية

قرار رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠٠٤

وزير التجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٦ لسنة ٢٠٠١ بتنظيم وزارة التجارة الخارجية؛
وبناء على مذكرة قطاع سياسات التجارة الخارجية؛

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل وزارة التجارة الخارجية لجنة تسمى «اللجنة الاستشارية لسياسات التجارة الخارجية» تكون مهمتها بحث ومراجعة الموضوعات الخاصة بسياسات التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة المصرية، والتأكد من أن صياغة وإدارة سياسات التجارة الخارجية من جانب الوزارة تتم بشكل متناسق وفعال بما يعكس الأولويات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية، وأنه روحي عند صياغة أو تعديل هذه السياسات آراء واحتياجات واهتمامات الجهات المعنية بالتجارة الخارجية.

(المادة الثانية)

تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة برئاستنا، وعضوية كل من:

رئيس قطاع سياسات التجارة الخارجية.

رئيس القطاع المختص أو رئيس الإدارة المركزية المختصة بوزارات المالية والصناعة والزراعة والتموين والتجارة الداخلية والنقل والصحة.

ممثل عن كل من البنك المركزي المصري والبنك المصري لتنمية الصادرات .

خمسة ممثلين عن القطاع الخاص ، يتم اختيارهم كل عامين من الجهات الآتية :

(١) الاتحاد المركزي للغرف التجارية .

(٢) الاتحاد العام للصناعات المصرية .

(٣) غرفة التجارة المصرية الأمريكية .

(٤) جمعيات رجال الأعمال .

(٥) المجالس السلعية .

ولللجنة أن تضم إلى عضويتها أعضاء آخرين ، إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

(المادة الثالثة)

تحتفظ اللجنة ، في سبيل تحقيق مهمتها ، بما يأتى :

- ١ - إجراء تقييم دورى عن مدى التناسق والفاعلية لسياسات التجارة الخارجية الحالية ، واقتراح التوصيات التى تستهدف تحسين هذه السياسات .
- ٢ - إجراء التحليل والتقييم الدقيق لأى تغييرات أو اقتراحات تتعلق بسياسات التجارة الخارجية ، بما يعكس آراء واحتياجات القطاعات ومجتمعات التجارة .
- ٣ - دراسة أى اقتراح لتغيير سياسات التجارة الخارجية الحالية ، أو صياغة سياسات جديدة .
- ٤ - دراسة أى اقتراح بخصوص اتفاقيات ومعاهدات التجارة ، وإعداد التوصيات بما يحقق التنسيق بين سياسات التجارة وهذه الاتفاقيات والمعاهدات .

ولللجنة أن تستعين في ممارسة اختصاصاتها بجميع مصادر المعلومات المتاحة

بما في ذلك المركز الإلكترونى للبحوث وسياسات التجارة الخارجية .

(المادة الرابعة)

يتولى رئيس قطاع سياسات التجارة الخارجية رئاسة اللجنة في حالة تعذر حضورنا ، ويعرض علينا نتائج اجتماع اللجنة التي تولى رئاستها . ويقوم رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية بأعمال الأمانة العامة .

(المادة الخامسة)

تحجتمع اللجنة مرة كل شهر ، ولها أن تجتمع أكثر من مرة إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

(المادة السادسة)

يقوم أمين عام اللجنة بتوزيع جدول الأعمال ، وكذلك الأوراق والتقارير والمعلومات الخاصة بالمواضيعات التي سيتم بحثها قبل انعقاد اللجنة بوقت كاف .

ويعرض في كل اجتماع تقريراً بما اتخذ من إجراءات تنفيذية للتوصيات التي أصدرتها اللجنة .

ويحتفظ بسجل خاص يحتوى على هذه التوصيات .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٦/٤/٢٠٠٤

وزير التجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى